حكاية الدستور..!

محمد درويش علي

الشارع العراقي برمته مشغول هذه الايام بالحديث عن الدستور، وكتابته، وماذا يعني وكيف تطبق بنوده وما إلى ذلك. وعندما يتحول الموضوع، أي موضوع، إلى حديث الشارع، فانه يأخذ طابعاً آخر، يتخلى عن جديته، ويكون في متناول الجميع دون تحفظ او قدسية. والحديث في هذا الجانب ينسحب إلى أي موضوع آخر له علاقة بالسياسة او الخدمات او ما شابه ذلك. ولا خيار عندك غير ان تسمع حكايات وحكايات من اناس كبار في السن، وهم يقارنون بين الوضع الامني الحالي، والوضع الامني في عهد فلان، متخذين من الدستور طريقاً لهم للعبور إلى مبتغاهم. اما في المقاهي، والسيارات العامة، وجلسات الباب أي الجلوس عند الباب في المناطق الشعبية، ولاسيما في اوقات العصر او المغرب، فان الحديث يكون مشبعاً بكل شيء، حتى يخال اليك ان المتكلم يعرف كل صغيرة وكبيرة عن الدستور، وعندما تتقدم نحوهم وهو يعرفون عنك صفة العامل في صحيفة ما، يبادرك المتكلم قائلاً: (رحمه على ابوك، شنو الدستور؟) يأخذك الخجل في اطلاق ضحكة تغص بها. احد الاشخاص في سيارة عامة قال بثقة عالية: انا لا افهم ما الدستور، اذا لم يكن هنالك قانون للعقوبات صارم، يعدم من يسيئ إلى الامن. تداخل معه آخر: الاعدام مرة واحدة، الديمقراطية اين ذهبت؟!.

المهم ان الحديث عن الدستور، لا يخلو من الكهرباء، وازدحام الشوارع، والسيارات المفخخة، وضرب الاماكن المقدسة، وتخريب انابيب مياه الشرب، والفوضى على الطرق الخارجية، ولاسيما اللطيفية التي باتت مثل مثلث برمودا، وزيادة اجور النقل العام، ومنع بيع اشرطة الكاسيت على اعتبار أن الغناء حرام، والرشاوى في دوائر الدولة، وعطل الموبايلات، والهواتف الارضية وعدم وجود كيبلات في البدالات، وبعض الصحف التي تنشر الكذب بلا خجل او حياء، وارتفاع ايجار الدور السكنية، فضلاً عن ارتفاع اسعار البقلاوة والزلابية وزنود الست في المناطق الراقية، حتى وصلت إلى اكثر من عشرة الاف دينار للكيلو الواحد بحجة انها معمولة بالدهن الحر، وكذلك الطرشي في سوق الصدرية، والجبن والقيمر ايضاً بدعوى انهما يأتيان من سلمان باك، وهي الآن منطقة ملغومة!

اشياء كثيرة، وكثيرة في الذاكرة الشعبية عن الدستور، ولكن اتساءل مع هذا الجمع الغفير ما الدستور، لكي اشرحه لصاحب الدكان الذي يقابل بيتي وخطئي الاستراتيجي في الحياة انه كان معي في المدرسة ايام زمان!!

اساتذة التاريخ في جامعة بغداد لـ (المدى)

في الساحة السياسية اتجاهات لا ترغب حتى في كتابة الدستور

استطلاع: عامر القيسي
تصوير: سمير هادي

* الانظمة الدكتاتورية حرمت العراقيين من حقوقهم المنصوص عليها في الدساتير التي وضعتها تلك الانظمة نفسها
* هناك مبالغة في التدخلات السياسية للتأثير في بنود كتابة الدستور
* مطلوب من الدستور ان يستوعب كل مشارب العراقيين
* تأمين حقوق الفرد ضمان لدستور متوازن.
* تثبيت حقوق القوميات والاقليات ببنود واضحة لا تقبل اللبس.

الكثير من المخاوف تبرز على سطح الحوارات الدائرة بين مختلف اطراف العملية السياسية، تجد تبديداً لها، في القراءة المتأنية والموضوعية للتاريخ. مخاوف حول موضوعات الهوية العراقية والفيدرالية وحقوق الانسان وغيرها تناولناها مع اختصاصيين بشؤون التاريخ، وهم بعض اساتذة كلية الاداب – قسم التاريخ في جامعة بغداد. وبرغم ان هذا الاستطلاع لم يكن محدداً باختصاص معين الا ان المصادفة التي جمعت هذه الكوكبة من الاساتذة باختصاص التاريخ، جعلتنا نستغل فرصة هذا التواجد. لننطلق من سؤال واحد هو:

كيف ينظر اساتذة التاريخ الى قضية كتابة الدستور؟

الهوية العراقية والحرية

اجاب الدكتور فليح كريم الركابي، عميد كلية الاداب، قائلاً: الدستور ظاهرة حضارية لانه يحدد مستقبل أي شعب، ذلك ان الدستور يضع الضوابط والاصول التي يستند اليها ويسير في ضوئها الكيان السياسي المعني. والدستور المتحضر هو الذي يؤكد على الحرية الشخصية، ويحافظ عليها. والشعب العراقي خصوصاً قد عانى كثيراً هذه القضية لسنوات طوال، حيث انتهكت حقوقه ليس فقط الوطنية والاجتماعية انما في ادق خصوصيات حياته! وبرغم ان اول دستور في العالم كتبه العراقيون في عهد حمورابي، الا ان الانظمة الدكتاتورية التي توالت على حكم العراق حتى سقوط صدام في التاسع من نيسان قد حرمته حقوقه التي اقرت له منذ زمن بعيد. ونتمنى على لجان كتابة الدستور، ان تمنح كل عراقي حقه، بغض النظر عن الجنس والطائفة، والدين و على الدستور ان يحدد الهوية العراقية. نوع هذه الهوية وشكلها واتجاهاتها. والنخبة الطيبة التي تشرف على كتابة دستورنا قادرة على فعل ذلك، الفيدرالية التي هي موضوع الحوار الساخن في اكثر من مكان، ستؤكد حسب وجهة نظري وحدة العراق وتعزز لحمة الشعب العراقي وتمنح المظلومين حقوقهم، ومنها نستطيع ان نوحد الصوت العراقي من الشمال الى الجنوب ونحافظ على الهوية من الضياع. والفدرالية موجودة في التاريخ العربي الاسلامي برغم وجود الدولة المركزية، مثل الامارة الحمدانية في زمن الدولة العباسية وكذلك اقليم الاندلس الذي كان نموذجاً للاقليم الفيدرالي.

مَن يكتب الدستور؟

كان ضيفاً في جلستنا هذه، الدكتور محمود القيسي رئيس جامعة تكريت الذي اسهم في الحوار، بقوله: مع كل اعتزازنا بالنخب السياسية التي تعمل على كتابة الدستور الا ان الدستور ينبغي ان يكتبه من اصطلح على تسميتهم ب (التكنوقراط) وكمتابع لما يجري حول كتابة الدستور اعتقد بان هنالك مبالغة في التدخلات السياسية للتأثير في كتابة بنود الدستور. ان تاريخ العراق المعاصر يؤكد فاعلية العراق في محيطه الاقليمي بل حتى الدولي. والعراق من البلدان القليلة التي لم تعان فراغاً دستورياً. فمنذ عام ١٩٢٥، وهو تاريخ اول دستور عراقي، كانت حقوق المواطن محفوظة فيه، لكن تعطيل العمل بهذه النصوص خلال الانظمة السياسية التي توالت على حكم العراق ادى الى فقدانه قوته القانونية والتشريعية، واليوم هناك الكثير من الامور التي تثير الحساسية يجري النقاش حولها، مثل الفيدرالية وعلاقة الدين بالدولة واعتقد بأن التوافق بين مختلف اطياف الشعب العراقي وتأمين حقوقها ستنتج لنا دستوراً متوازناً يقود البلد الى شاطئ الامان. وحقيقة فنحن نحتاج الى اكثر من عشرين عاماً لكي نبني جيلاً بأفكار جديدة، جيلاً يستطيع ان ينضم ويتقبل المفاهيم التي طرأت على منهج العمل السياسي الجديد. فالعراق بلد متخلف ويحتاج الى وقت لكي يتآلف مع التطورات الجديدة السياسية منها والاجتماعية.

القوانين العادلة

معاون عميد كلية الآداب بجامعة بغداد الدكتور جواد مطر الموسوي يؤكد: ان تلال هذه الارض كشفت عن اقدم الدساتير في العالم حتى الان. فكان قانون (أورنمو) (٢١١٣- ٢٠٩٦ ق. م) الذي تدل فقراته على مستوى عال من الفهم القانوني من حيث النضج والتنظيم ومعالجة الكثير من جوانب الحياة وهذا بالتأكيد مؤشر على ان بدايات كتابة الدستور كانت اسبق من هذه الفترة بكثير. خذ مثلاً كلمة الحرية اول ما ظهرت في ارض اهوار العراق القديم وفي اقدم النصوص المكتشفة التي ترجع الى منتصف الالف الرابع قبل الميلاد. ان المطلوب من الدستور الجديد الدائم، ان شاء الله، ان يستوعب كل المشارب العراقية وان يضمن حقوقها في الاعتقاد والممارسة الدينية وعدم افساح المجال كي يتمحور هذا الدستور على اسس عشائرية او طائفية او قومية، على الدستور ان يثبت وحدة العراق فدرالياً، والفيدرالية ليست جديدة على تاريخ المنطقة العربية فقد استطاعت دولة (كندة) العربية قبيل الاسلام، ان تقيم وسط نجد دولة يمكن القول عنها دولة كونفيدرالية. وعلى الذين يقفون اليوم ضد مسألة الفيدرالية تحت حجج واهية ان يسألوا انفسهم، ما النتائج التي تمخضت عن وجود سلطة مركزية منذ بداية تأسيس الدولة العراقية؟ أليس المزيد من الانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية وتفتيت البلد؟

كما ان على الدستور ان يؤكد حقوق المواطن بشكل واضح والتاريخ العراقي تحديداً يحفل بنصوص قانونية. تؤكد مثلاً حقوق المرأة باعتبارها كائناً انسانياً من الدرجة الاولى ، وللراغب في الاطلاع على قوانين حماية حقوق المرأة في العراق عليه ان يعود الى الوراء ويطلع على حضارة وادي الرافدين ليتأكد من ذلك بنفسه.

منع الانقلابات

يرى أ. د. حسن علي الفتلاوي (مختص بالدستور)، ان الدستور ينبغي ان يتناول في اطار قانوني ، الحالة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في البلد. وينبغي ان لا ينظر الدستور الى قضية الكتل الاجتماعية الكبيرة، فيحدث الخلل في المواطنة. ان تأمين حقوق الفرد ومصالحه في اطار الدولة الواحدة البعيدة عن التسميات هي الطريقة السليمة لكتابة دستور متوازن، ان غياب الطبقة الوسطى الفاعلة هو الذي خلق لنا هذا العمق في ازمة كتابة الدستور. فهناك طروحات خارجية تصطدم مع ارضية متخلفة. وينبغي على من يكتب الدستور ان يلاحظ هذه الحالة ويوازن بين الطروحات الوافدة على المجتمع العراقي وبين الافكار المقيمة القديمة، انني اعتبر ان مهمات الدستور اطلاق الحريات السياسية ووضع آلية واضحة وعملية لمنع حدوث الانقلابات العسكرية وان يكتب بعيداً عن ضغوطات وتأثيرات الانتماءات الحزبية. من الناحية الاقتصادية اعتقد ان الركون الى فلسفة المسؤولية الاجتماعية ستنقذنا من طروحات الرأسمالية والاشتراكية معاً. علينا ان نعتبر الدولة مسؤولة مباشرة عن المواطن لفترة مناسبة حتى يستطيع ان يعبر هذه الازمة. فبسبب البطالة تحول بعض من مقاولي البناء الى مقاولي سلاح!! على الدستور ان يحدد شكل الانتخابات، وفيما يتعلق بالفيدرالية فانا اعتقد بانها ستؤدي الى مشكلات عديدة ادارية واقتصادية واجتماعية وفنية معاً، فضلاً عن ان مستوى التخلف عندنا اقتصادياً واجتماعياً ربما سيؤدي الى فشل مثل هذه التجربة، والبديل هو التركيز على بنود تؤدي الى تفعيل دور الادارات المحلية وإشباعها بالمسؤولية والمهمات المتنوعة. ان التركيز على قضية الفدراليات سيؤدي الى مزيد من البيروقراطية والفساد الاداري والى عجز بعض المحافظات عن استيعاب هذه الحالة الجديدة لاسباب عديدة. لقد تجاوز العالم مفهوم وضوح الكيانات الصغيرة ويتجه نحو الاتحاد وتشكيل الكتل الكبيرة، فلماذا نسير عكس توجهات الحياة الجديدة؟

حقوق القوميات

يعتقد د. حسين مشتت/ تاريخ حديث/ ان من مهمات الدستور الجديد تثبيت حقوق القوميات والاقليات الاخرى ببنود واضحة لا تقبل الاختلاف او التأويل، وفي اتجاه يعزز وحدة العراق لا ان يفتتها. وينبغي ان تترك الاشياء المختلف عليها للاستفتاء العام ما دمنا حقاً نريد ان نبني عراقاً ديمقراطياً جديداً. فأفكار مثل الفدرالية وعلاقة الدين بالدولة او هوية العراق. لماذا لا نتركها للاستفتاء ويكون رأي الشعب فيها هو الفيصل؟ انا شخصياً مثلاً مع الفيدرالية ولكن ما هي آلية وطبيعة هذه الفيدرالية؟ هنا ينبغي الاجابة عن هذا السؤال بوضوح لكي نعرف ان كنا نسير الى الامام او اننا نتراجع عن طبيعة العصر وحركة المجتمعات المتطورة.

توجهات جديدة

الدكتور نذير الهنداوي، استاذ التاريخ الحديث وبرغم انشغاله بترتيب نتائج الطلبة الا اننا استطعنا ان نأخذ رأيه وهو منهمك في عمله، يقول الهنداوي: ان المهم ليس فقط كتابة الدستور ليضمن حقوق المواطن العراقي بغض النظر عن انتمائه العرقي او الطائفي او الديني، انما علينا ان نضع آليات محددة لتثبيت هذه الحقوق وصيانتها من التجاوز. اني ارى في الساحة السياسية بعض الاتجاهات التي لا ترغب حتى في كتابة الدستور للبلد، بل هي تعرقل هذه العملية. فالتوجهات الجديدة قد لا تروق لبعضهم لذلك نؤكد ضرورة وضع آليات لحفظ حقوق المواطن وصيانتها. ان ضخامة كتابة الدستور هي بضخامة تحول العراق نحو الديمقراطية لذلك ينبغي على التيارات المتحاورة ان لا تضع بديلاً عن مصلحة العراق، المكاسب الآنية ستذوب بمرور الزمن، ينبغي لكل مضطهد في زمن النظام المباد ان يأخذ حقه وهذا لا يحصل الا بقانون والقانون لا يأتي من الفراغ، انه يأتي من مرجعيته التي سيقرها الشعب، انه الدستور، لذلك نقول ينبغي على هذه المرجعية التي سنصوت لها ان تأخذ بنظر الاعتبار مصالح كل ألوان الطيف العراقي وليس اغراقاً في الخصوصية. ذلك ان المبالغة في هذا الامر له خطورته على مواد الدستور، وبالتالي خطورته على مستقبل العراق السياسي. ينبغي ان ننطلق من مقولة التميز في اطار الوحدة.

في بيان للمنظمة العراقية لتنمية المجتمع المدني (يودكس)

من اجل دستور عراقي مدني ..من اجل مشروع حضاري

بغداد / المدى

اجتمع عدد من المثقفين والاكاديميين العراقيين في المهجر في تشكيل مدني جديد باسم (المنظمة العراقية لتنمية المجتمع المدني - يودكس).

واصدرت المنظمة بيانها الاول الذي حمل تواقيع عدد من الناشطين العراقيين، يؤازرهم عدد آخر من الشخصيات الديمقراطية العربية تلقت (المدى) نسخة منه.

خرج بصيغة رسالة موجهة إلى السادة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس لجنة كتابة الدستور.. وحمل البيان تصورات اعضاء المنظمة حول كتابة الدستور وآفاق مستقبل العملية السياسية الجارية في البلاد.